

## أول بيان لمجلس إدارة البنك المركزي التونسي 30 جويلية 2002

يبرز الظرف الاقتصادي والمالي، خلال السداسي الأول من سنة 2002، تطورا مرضي لأهم مؤشرات القطاع الخارجي والمالي مقارنة بالأهداف المرسومة.

وقد سجل العجز الجاري انخفاضا خلال الفترة قيد الدرس، بـ 2,2 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 3,2 % خلال نفس الفترة من سنة 2001 وهدف سنوي يقدر بـ 4,6 % تحت تأثير خاصة التخفيض في العجز التجاري بـ 20,5 % من سنة لأخرى، وذلك بالرغم من انخفاض فائض الخدمات بالعلاقة مع القطاع السياحي.

أما المستحقات الصافية على الخارج فقد سجلت تحسنا ملحوظا بـ 312 مليون دينار خلال السداسي الأول من سنة 2002 وذلك بفضل تطور الموجودات الصافية من العملة التي ارتفعت إلى 2.965 مليون دينار في موقى جوان 2002 أي ما يعادل 82 يوما من التوريد، مقابل 2.430 مليون دينار و67 يوما من التوريد قبل سنة. وتعزى هذه الزيادة إلى تعبئة الموارد الخارجية الهامة خاصة إصدار "dollar global" بمبلغ 650 مليون دولار وإلى الموارد المتأتية من القسط الأول من عملية بيع الرخصة الثانية للهاتف الجوال بـ 227 مليون دولار.

وارتفعت المساعدات لاقتصاد خلال السداسي الأول من سنة 2002 بـ 4,1 % مقارنة بالهدف المرسوم لكامل سنة 2002 والمقدر بـ 6,6 %.

أما فيما يتعلق بعمليات إعادة تمويل البنوك لدى البنك المركزي فقد بلغت 1.054,6 مليون دينار بحساب المعدل اليومي مقابل 824,6 مليون دينار خلال نفس الفترة من سنة 2001.

وتجدر الإشارة إلى أن تدخل البنك المركزي في السوق النقدية قد بلغ حدا أقصى بـ 1.282,6 مليون دينار خلال شهر أفريل 2002.

وعلى إثر التسديد المسبق لرقاع الخزينة بقيمة 330,6 مليون دينار، خلال شهر جوان، تراجع الحجم الوسطي لمعدل إعادة التمويل لدى البنك المركزي بـ 865,3 مليون دينار.

وانجر عن هذا التطور الذي لم يولد ضغوطات على السيولة، استقرار لنسب الفائدة الرئيسية للبنك المركزي التونسي.

أما المستوى العام للأسعار الذي يعكسه مؤشر أسعار الاستهلاك، فقد ارتفع بـ 3,1 % خلال السداسي الأول لسنة 2002 مقابل 1,5 % خلال نفس الفترة من سنة 2001 وهدف سنوي بـ 3 % وذلك تحت تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية من جراء الجفاف.

وفيما يتعلق بتطور سعر الصرف، خلال السداسي الأول من سنة 2002، فقد تميز بارتفاع الأورو حيث سجل الدينار انخفاضا إزاء الأورو واليان الياباني بـ 4,1 % و 3,9 % على التوالي. في حين ارتفع الدينار بـ 5,9 % مقابل الدولار الأمريكي، وهو ما يعكس تطورا حقيقيا مطابقا للأهداف المرسومة في إطار سياسة سعر الصرف.

وبناء على ما سبق، واعتبارا للظرف الدولي، يواصل البنك المركزي التونسي اعتماد نفس المسار في قيادة السياسة النقدية.